

جريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

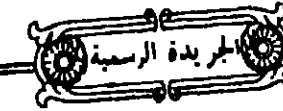
عمان : الاحد ١٦ ذو القعدة سنة ١٤١٥ هـ الموافق ١٦ نيسان سنة ١٩٩٥ م . العدد ٤٥٣٦

الصفحة

الفرس

- تعديل المادة الثالثة من تعليمات اجراءات تصديق الشهادات العلمية وصورها واعداد  
جداول الملامات وحفظها رقم ٣- لسنة ١٩٩٢  
١٠١٨ تعليمات معدلة لتعليمات مراكز تدريب السواقة  
١٠١٩ قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية



اعلن بان التغييرات التالية قد جرت على ملكية الحصص في شركة المنار الصناعية المحدودة المسؤولية والمسجلة تحت رقم (٢٦٤١) بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٠.

| اسم المحل                  | اسم المحال له              | عدد الحصص المحال |
|----------------------------|----------------------------|------------------|
| محمد ابراهيم غزال القواسمي | سيد ابراهيم محمد القواسمي  | ١٢٥٠٠            |
| محمد ابراهيم غزال القواسمي | نعيم ابراهيم محمد القواسمي | ١٢٥٠٠            |

تاريخ التحويل ١٩٩٤/٦/٢.

اعلن بان شركة عبد الرحمن النجار وطلال الحمصي ومعاوية عبد الرحيم والمسجلة تحت رقم (٣٦٦٧٦) بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٨ قد اجرت التغييرات التالية:-

- ١ - تصحيح غايات الشركة تطوير وصيانه ومبيعات انظمة الكمبيوتر البرمجية والمادية وملحقاتها والاجهزة المكتبية واستيرادها وتصديرها والتدريب عليها والدعائيه المتلفزه بواسطة تقنيات الكمبيوتر والخدمات الاستشارية وفق القوانين والانظمة المرعية.
- تاريخ التغييرات ١٩٩٤/٦/٤.

اعلن بان شركة المصري والاغير والمسجلة تحت رقم (٣٤٩٨٤) بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ قد اجرت التغييرات التالية:-

- ١ - يصبح اسم الشركة شركة المصري وحداد والاغير.
- ٢ - انضم الى الشركة سليم عثمان حداد وفصل عثمان سليم حداد اردنيان براسمال سبعة الاف وخمسمائة دينار لكل منهما.
- ٣ - يصبح المفوضون بالتوقيع عن الشركة اي اثنين من الشركاء مجتمعين في كافة الامور.

تاريخ التغييرات ١٩٩٤/٦/٤.

اعلن بان شركة مرزوق وقطينه والمسجلة تحت رقم (٣٤٢١١) بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٩ قد اجرت التغييرات التالية:-

- ١ - اضافة واستيراد وتصدير والاتجار بكافة انواع المواد البضائع الغذائية واعلاف الدواجن ووكالات وفيلارك تجاريه وكمسيون الى غايات الشركة.
- تاريخ التغييرات ١٩٩٤/٦/٤.

اعلن بان الشركاء في شركة صالح واسولم وسامي عبد والمسجلة تحت رقم (٣٤٥١٥) بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣٠ قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة وعينوا السيد صالح احمد محمد اسولم مصفياً لها وتمت اجراءات التصفية وعليه اعلن عن شطب الشركة بتاريخ ١٩٩٤/٦/٤.

اعلن بان الشركاء في شركة زيد السعافين وابسر الفوج والمسجلة تحت رقم (٣٥٥٥٥) بتاريخ ١٩٩٤/٢/٥ قد تقدموا بطلب لتصفية الشركة وعينوا السيد ياسر صالح سالم الفوج مصفياً لها وتمت اجراءات التصفية وعليه اعلن عن شطب الشركة بتاريخ ١٩٩٤/٦/٤.

كل من الأشهر

تعديل المادة الثالثة  
من تعليمات اجراءات تصديق الشهادات العلمية  
وصورها واعداد جداول العلامات وحفظها

رقم - ٣ - لسنة ١٩٩٢  
صادرة بمقتضى المادة - ٧ - من نظام تصديق الشهادات العلمية رقم - ٤٣ - لسنة ١٩٩٢

المادة الثالثة : تصديق الشهادات العلمية :-

- ١ - تعتبر الوثائق الصادرة عن المدارس التابعة للوزارة كناية لغايات القبول والنقل داخل المملكة ولا ضرورة لتصديقها من المديرية .
- ب - ١ - تصادق المديرية على الشهادات العلمية التي تصدرها المدارس الخاصة ومراكز التدريب المهني في المنطقة التعليمية للمديرية بعبارة ( اصادق على صحة المعلومات الواردة في هذه الشهادة ) .
- ٢ - تصادق المديرية على الشهادات التي تمنحها المراكز الثقافية التابعة لها بعبارة ( ان مركز ..... من المراكز المرخصة لدى وزارة التربية والتعليم لعام ..... ١٩ ) .
- ٣ - تصادق الوزارة او المديرية على صحة الخاتم الرسمي والتوقيع على الشهادات العلمية وشهادات حسن السلوك التي تصدرها المؤسسات التعليمية غير التابعة للوزارة وذلك بعد المصادقة على صحة المعلومات في تلك الشهادة من الجهة التي اصدرتها .
- ٤ - لغايات الاستعمال خارج المملكة تصادق الوزارة على الشهادات العلمية الواردة اليها بعبارة الخاتم الرسمي والتوقيع صحيح ..... ان .
- ج - تصديق صور الشهادات العلمية :-
- ١ - تصادق الوزارة او المديرية على صور الشهادات العلمية بعبارة - صورة طبق الاصل - بعد ابراز الاصل مصدقا حسب النظام المعمول به .
- ٢ - يجوز لمدير عام الامتحانات والتقييم التربوي المصادقة على صور الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية خارج المملكة بعبارة - صورة طبق الاصل - عند ابراز صورة عن تلك الشهادة مصدقة وفق ما جاء في الفقرات ١ ، ب - من المادة - ٥ - من نظام تصديق الشهادات رقم - ٤٣ - لسنة ١٩٩٢ .

نائب رئيس الوزراء  
وزير التربية والتعليم  
عبد الرؤوف الروابدة

تعليمات معدله لتعليمات مراكز تدريب السواقه  
صادرة استنادا لاحكام المادة - ٤٩ - من قانون  
النسي رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يلغى نص المادة - ١ - من تعليمات مراكز تدريب السواقه المعدلة المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٩٤٨ الصادر بتاريخ ١ - ٢ - ١٩٩٤ ويستعاض منه بالنص التالي :-  
اربع سيارات للتدريب على الاقل لغايات تدريب الفئة الثالثة والرابعة وسيارة ركوب متوسطه لا تقل حمولتها عن عشرين راكبا لتدريب الفئة الخامسة لمن يرغب ذلك وسقف حده الاعلى سبع سيارات .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة - ١ - من المادة ٤ المعدلة من تعليمات مراكز تدريب السواقه المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٩٤٨ الصادر بتاريخ ١ - ٢ - ١٩٩٤ بحيث تصبح الفقرة ب منها نصا كاملا يحمل رقم المادة الرابعة فقط .

المادة ٣ - تعتبر هذه التعديلات سارية المفعول اعتبارا من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

سلامه حماد  
وزير الداخلية

### قرارات صادرة من الديوان الخاص بتفسير القوانين

قرار رقم ٣ - لسنة ١٩٩٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٨٨٢٥-٦ تاريخ ٢٩-١-١٩٩٢ من أجل تفسير المادة ٧- من قانون محكمة أمن الدولة كما عدلت بالقانون رقم ٦- لسنة ١٩٩٢ لبيان ما اذا كان الدعوى العموم وقضاة المجالس العسكرية في دائرة المخابرات العامة يعتبرون قضاة عسكريين لغايات المادة ٧ من قانون محكمة أمن الدولة كما عدلت في الاخرى بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه .

وبعد الاطلاع على ما ورد في كتاب دولة رئيس الوزراء ، وكتاب عطوفة مدير المخابرات العامة المرفق به وتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بالموضوع المطلوب تفسيره يتبين ما يلي : -

١ - تنص المادة ٢ من قانون محكمة أمن الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ كما عدلت بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٢ على ما يلي :-

في احوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة ، يحق لرئيس الوزراء ان يشكل محكمة خاصة واحدة او اكثر تدعى محكمة أمن الدولة تولد كل منها من ثلاثة من القضاة المدنيين ، و/او القضاة العسكريين يعينهم رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير العدل بالنسبة للمدنيين ورئيس هيئة الاركان المشتركة بالنسبة للعسكريين ، وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

٢ - وتنص المادة ٧ من القانون نفسه كما عدلت في الاخرى بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه على ما يلي :-

يعين رئيس هيئة الاركان المشتركة مدير القضاء العسكري او احد مساعديه نائباً عاماً لدى محكمة أمن الدولة ويجوز ان يعين من القضاة العسكريين مساعداً له او اكثر كما يعين قاضياً عسكرياً او اكثر لممارسة وظيفة الدعي العام وذلك وفقاً للصلاحيات المعطاه لكل منهم في قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

٣ - وتنص المادة ٧ من - قانون المخابرات العامة - رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ على ما يلي :-

١ - في حالة ارتكاب احد موظفي واعضاء المخابرات العامة لجريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص محكمة أمن الدولة حسب احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته يحاكم من اسند اليه الجرم وجميع المشتركين والمعرضين والمتدخلين معه امام المجلس العسكري لدائرة المخابرات العامة ويكون لهذا المجلس نفس الصلاحيات الممنوحة لمحكمة أمن الدولة بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وتعديلاته .

ب - يتولى وظائف النيابة العامة لدى هذا المجلس ضباط مجازون بالحقوق من ضباط هذه الدائرة .

ج - لتدبر المخابرات العامة فيما يتعلق بالقرتين - ا - و - سبب جميع الصلاحيات الممنوحة لرئيس هيئة الاركان المشتركة المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

٤ - وفيما يتعلق بالمجلس العسكري فقد نصت المادة ٣ من قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ على ما يلي :-

لرئيس هيئة الاركان المشتركة او اي ضابط ينتدبه ان يؤلف مجلساً عسكرياً من اجل محاكمة اي فرد من افراد الجيش لاي جريمة خلافاً لاحكام هذا القانون .

وتنص القانون نفسه في المادة ٤ منه على ان يؤلف المجلس العسكري من رئيس وعضوين على الاقل . وعندما يكون المتهم ضابطاً يجب ان يكون رئيس المجلس برتبة رائد فما فوق على ان لا يكون المتهم مسؤولاً له مباشرة اما في الحالات الاخرى فيجب ان يكون رئيس المجلس برتبة نقيب فما فوق ، ويكون اعضاء المجلس من الضباط الذين هم ليسوا الذين رتبة من المتهم او دون رتبة ملازم ثان .

٥ - ونصت المادة - ه - من قانون العقوبات العسكري على العقوبات التي يحق للمجلس العسكري فرضها وهي تتراوح بين الاعدام والاعتقال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ونصت المادة ٦ من القانون نفسه على انه - اذا ثبت على شخص ارتكاب جرم يستوجب الحكم عليه بالحبس المؤبد فيجوز للمحكمة - اي المجلس العسكري - ان تحكم بالحبس لمدة اقل من ذلك - واشارت المادة ٧ منه ان للمحكمة - اي المجلس العسكري - ان تحكم بعقوبة اخف من العقوبة المقررة للجريمة . ويستخلص من تلك النصوص ما يلي :-

١ - ان موظفي واعضاء المخابرات العامة يحاكمون امام المجلس العسكري لدائرة المخابرات العامة عن اي جريمة يرتكبونها من الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص محكمة أمن الدولة وفقاً لاحكام قانون هذه المحكمة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي ادخلت عليه ويتولى وظيفة النيابة العامة امام هذا المجلس ضباط مجازون في الحقوق من ضباط دائرة المخابرات العامة ننسها .

٢ - ان المجلس العسكري بتشكيله وصلاحياته المنصوص عليها في المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من قانون العقوبات العسكري يعتبر بمثابة محكمة خاصة قائمة بذاتها يختلف عن محكمة أمن الدولة في تشكيلها وصلاحياتها المنصوص عليها في قانونها الخاص .

وبناء على ذلك فان قضاة المجالس العسكرية في دائرة المخابرات العامة والمدعين العامين نيابة وان كانوا بمثابة قضاة في هذه المجالس ولكنهم لا يعتبرون قضاة في محكمة أمن الدولة وليس في عبارة ان لرئيس هيئة الاركان المشتركة ان يعين - قاضياً عسكرياً - الواردة في المادة ٧ من قانون محكمة أمن الدولة ما يؤثر على ذلك الحكم لان الاطلاق فيهما معين باحكام المادة التي جاءت فيها وهي خاصة بتشكيل محكمة أمن الدولة ، ولذلك فان المقصود بالقاضي العسكري في تلك العبارة هو القاضي العسكري نسي محكمة أمن الدولة .

هذا ما تقرر بالاكثرية في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٤١٥ هـ الموافق ٣-١-١٩٩٥ م .

عضو  
قاضي محكمة التمييز  
ناجي الطراونه

مفسر  
قاضي محكمة التمييز  
عبد المجيد الغرايه

رئيس الديوان الخاص  
بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز  
خليفة السحيحات

عضو مخالف  
مندوب دائرة المخابرات العامة  
موسى يرفس

مفسر  
رئيس ديوان الشريع  
سي رئاسة الوزراء  
هيسى طماتش

هكذا من المأهول

### قرار مخالف

#### أولاً : المبادئ القانونية :

- ١- تقضي المادة ٥- من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ على اعتبار كافة أعضاء المخابرات العامة من ضباط وضباط صف وأفراد من عداد القوات المسلحة الأردنية .
- ٢- وتقضي المادة ٦- من قانون المخابرات العامة أن تسرى على كافة موظفي وأعضاء المخابرات العامة :-

#### ١ - أحكام قانون القوات المسلحة .

ب - أحكام قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ .

شرط أن يكون أعضاء المحاكم أو المجالس العسكرية المنصوص عليها في القانون من الضباط الجائزين في الحقوق ، ولهذه الأغراض يقوم رئيس الوزراء بممارسة صلاحيات وزير الدفاع ويوم المدير العام - مدير المخابرات العامة - بممارسة صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة في القانونين المذكورين ، وقد عدل صفة القائد العام إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة بموجب أحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية .

٣- تقضي المادة ١٣-١ من قانون خدمة الضباط رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ الفصل السابع ويعتوان النيابة العامة العسكرية أن يتولى النيابة العامة العسكرية للقوات المسلحة الأردنية المستشار الحقوقي ومساعدوه والمدعون العامون وهيئات التحقيق فيها .

ب - يعين رئيس هيئة الأركان المشتركة أو من ينييه أعضاء النيابة العامة العسكرية .

٤- تقضي المادة ١٢-١ هـ من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ على اعتبار خدمة المستشار الحقوقي ومساعدية وقضاة المجالس العسكرية وقضاة محكمة أمن الدولة والمدعون العامون المنتدبين للمرافعة العامة أمام المحاكم النظامية في قضايا الخزينة والمدعون العامون أمام محكمة أمن الدولة والمجالس العسكرية إذا كانوا مجازين في الحقوق من معهد حقوقي معترف به خدمة قضائية لغايات قانون استقلال القضاء وقانون نقابة المحامين النظاميين .

٥- تقضي المادة ٣- من قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ أن لرئيس هيئة الأركان المشتركة أو أي ضابط ينتدبه أن يؤلف مجلساً عسكرياً من أجل محاكمة أي فرد من أفراد الجيش لا يجرى خلافاً لأحكام هذا القانون .

٦- ١- ورد في المادة ٣٣- ج من قانون خدمة الضباط أن العقوبات التي توقع على الضباط تنقسم إلى عقوبات توقعها المحاكم وأخرى توقعها المجالس العسكرية .

ب - وورد في المادة ٤٣- ب من قانون خدمة الأفراد رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ أن العقوبات التي توقع على الأفراد نوعان النوع الأول منها عقوبات توقعها المحاكم وتوقع المجالس العسكرية النوع الثاني وفق أحكام قانون العقوبات العسكري .

٧- يتمتع مدير المخابرات العامة بصلاحيات رئيس هيئة الأركان المشتركة وفقاً لأحكام المادة ٣ و ٨ من قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ . والمادة ١٣٣- ب من قانون خدمة الضباط رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ وبمقتضى المادة ٦- ب من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ .

#### ثانياً : المبادئ الفقهية والقضائية :

- ١- بعد عرف الدكتور - أحمد يحيى سرور - في كتابه الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية الصلحة (٦١) - القضاء العسكري بأنه يمثل فيما يلي :-
- ١ - النيابة العامة العسكرية .
- ٢ - المحاكم العسكرية .

ب - وجاء في قرار محكمة العدل العليا رقم ١٤٥-٩٠ تاريخ ١٠-١-١٩٩٠ المتعلق بالخدمة القضائية للمجالس العسكرية بالمبادئ القانونية التالية :-

١ - تقضي المادة ١٢٣- هـ من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على اعتبار خدمة المستشار الحقوقي ومساعدية وقضاة المجالس العسكرية وقضاة محكمة أمن الدولة والمدعين العامين المنتدبين للمرافعة العامة أمام المحاكم النظامية في قضايا الخزينة والمدعين العامين أمام محكمة أمن الدولة والمجالس العسكرية إذا كانوا مجازين في الحقوق من معهد حقوقي معترف به خدمة قضائية لغايات قانون استقلال القضاء وقانون نقابة المحامين النظاميين .

٢ - ورد في قرار محكمة العدل العليا رقم ٨ في القضية رقم ٤٨-١٧٩ تاريخ ١٤-٢-١٩٨٠ الصادر عن الهيئة العامة من كان يشغل وظيفة ضابط في دائرة المخابرات العامة وأنه بمقتضى الفقرة ١- من المادة ٦- من قانون المخابرات العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ يعتبر خاضعاً لأحكام قانون القوات المسلحة الأردنية من حيث الحقوق والواجبات وأن الفقرة ٥- هـ من المادة ١٣٣ من قانون خدمة الضباط يسري على المستدعي - ضابط المخابرات - .

تعني المادة ٢٨- ب من قانون نقابة المحامين رقم ١١- لسنة ١٩٧٢ من التدريب على المهنة كلياً من أشغل منصباً قضائياً أو مستشاراً حقوقياً في القوات المسلحة الأردنية أو الأمن العام أو المخابرات العامة لا تقل عن سنتين .

#### ثالثاً : رأى السلطة التشريعية :

ورد في كتاب دولة رئيس مجلس الأعيان رقم ٧-٣٣-٤٢-١٧٨٣ تاريخ ١٨-٤-١٩٩٣ الوجه إلى سيادة رئيس الوزراء أن ما ينطبق على ضباط القوات المسلحة ينطبق على ضباط المخابرات العامة فيما يتعلق بتمتعهم بصفة القضاء العسكريين أو المدعين العامين . وليس في قانون محكمة أمن الدولة رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ ما ينافي أو يعدل هذه الأحكام وإن هذا الرأي يعبر عن قصد المشرع عندما سن قانون محكمة أمن الدولة رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ وعملاً بأحكام المادة ٧- من قانون أمن الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٦- سنة ١٩٩٢ من حق رئيس هيئة الأركان المشتركة أن يعين قاضياً عسكرياً أو أكثر لممارسة وظيفة المدعي العام لدى محكمة أمن الدولة من القضاء العسكريين من مرتب دائرة المخابرات العامة بالتنسيق مع مدير المخابرات العامة .

لذا فإن ضباط المخابرات العامة المجازين في الحقوق والمعيّنين بأمر من مدير المخابرات العامة في النيابة العامة العسكرية والأعضاء في المحاكم أو المجالس العسكرية في دائرة المخابرات العامة هم قضاة عسكريون وينطبق عليهم ما ينطبق على أعضاء النيابة العامة العسكرية، المحاكم أو المجالس العسكرية في القوات المسلحة من حيث الحقوق والواجبات .

صدر في : ١٣-٢-١٩٩٥م .

اللواء  
النائب العام العسكري لدى المخابرات العامة  
عوني إبراهيم

هكذا من المأهول

قرار رقم ٧ - لسنة ١٩٩٥  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ١٠٢٥-٦ تاريخ ٢٥-١-١٩٩٤، لتفسير المواد القانونية المدرجة فيه لبيان ما يلي :-  
أولاً : هل يطبق القانون المعدل لقانون الضريبة الإضافية رقم ١١- لسنة ١٩٩١ فيما يتعلق بفرض ضريبة اضافية مقدارها ١٠٪ من قيمة الفواتير الهاتفية الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية من تاريخ ١١-١-١٩٨٩ أم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الذي تم بتاريخ ١٤-٤-١٩٩١ .

ثانياً : الذي يطبق فيه القانون المؤقت المعدل لقانون الضريبة الإضافية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩ الذي نشر في العدد ٣٦٢٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦-٤-١٩٨٩ والقانون المؤقت المعدل لقانون الضريبة الإضافية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩ الذي نشر في العدد ٣٦٦١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١١-١-١٩٨٩ .

ثالثاً : ما اذا كانت عبارة - الاشتراكات والمكالمات الهاتفية - الواردة في الفقرة ب من المادة ٦- المضافة الى القانون الاصيل للضريبة الإضافية . تشمل : رسوم الاشتراك واجور المكالمات الخاصة بالهاتف العادي والهاتف اللاسلكي فقط ، أم ان تلك العبارة تشمل بالإضافة الى تلك الرسوم ، رسوم الاشتراك ورسوم التاجر بالدارات وخطوط الاتصال وخطوط التوصيل واجور الاتصالات والمكالمات الخاصة بالفاكس والتلكس .  
وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء ودراسة النصوص المطروحة للتفسير ، يتبين ما يلي :-

أولاً : بالنسبة للسؤال الأول :-

١- ينص القانون المؤقت المعدل لقانون الضريبة الإضافية رقم ١٥- لسنة ١٩٨٩ على اضافة الفقرة ع-ب التالية الى المادة ٦- من القانون الاصيل للضريبة الإضافية :-  
( ب - تفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والمتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية - وقد نشر هذا القانون في العدد ٣٦٢٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦-٤-١٩٨٩ وبدا العمل به من هذا التاريخ .

٢- ثم صدر القانون المؤقت المعدل لقانون الضريبة الإضافية رقم ٣٦- لسنة ١٩٨٩ الذي نشر في العدد ٣٦٦١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١١-١-١٩٨٩ وبدا العمل به من هذا التاريخ ونص على إلغاء نص الفقرة ع-ب من المادة ٦- من القانون الاصيل والاستعاضة عنها بالنص التالي :-  
« ب - يستوفى بذلات خدمات مقدارها ١٠٪ على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية » .

٣- واحيل القانون المؤقت المعدل لقانون الضريبة الإضافية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩ المبين في البند السابق الى مجلس الامة فوافق عليه بعد تعديل الفقرة ع-ب من المادة ٦- من القانون الاصيل ليصبح نصها كما يلي :-

« ب - تستوفى ضريبة مقدارها ١٠٪ من قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية وتعنى من هذه الضريبة قيمة فواتير الهاتف الخاصة المنزلية المتعلقة بالاشتراك السنوي والمكالمات المحلية والوطنية » .

وبناء على النصوص المشار اليها فان احكام الفقرة ب من المادة ٦- من قانون الضريبة الإضافية تطبق اعتباراً من تاريخ ١٦-٤-١٩٨٩ وهو تاريخ بدء العمل بالقانون المؤقت الاول الذي جاء نص الفقرة من الضريبة الإضافية قيمة فواتير الهاتف الخاصة المنزلية المتعلقة بالاشتراك السنوي والمكالمات المحلية والوطنية ، اذ ان حكم هذا الاعفاء يسري من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية كما اقره مجلس الامة .

ثانياً : من السؤال الثاني :-

١- ان كلا من القانون المؤقت المعدل لقانون الضريبة الإضافية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩ والقانون المؤقت المعدل لقانون الضريبة الإضافية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩ يطبق خلال المدة التي سري مفعوله فيها ، بحيث يعتبر القانون الاول ملغى حكماً بصدر القانون الثاني اذ ان القانون الاخير نص على إلغاء الفقرة ب التي كانت موضوعاً للتعديل في القانون الاول .

٢- وعلى الرغم من ان الفقرة ب من المادة ٦- من قانون الضريبة الإضافية كما عدلت بالقانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩ نصت على ان تستوفى الضريبة بنسبة ١٠٪ عن - بدل خدمات - ، في حين نص في القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩ والقانون الدائم رقم ١١ لسنة ١٩٩١ على ان تستوفى الضريبة بنسبة ١٠٪ من قيمة الفواتير - فان ذلك الاختلاف في الصيغة لا يغير من ان تلك النسبة تترتب على قيمة الفواتير - ، وذلك لانها وصفت في تلك القوانين بان ما يستوفى بموجبها يتعلق - بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية - .

ثالثاً : عن السؤال الثالث :-

ان الفقرة ب من المادة ٦ من قانون الضريبة الإضافية نصت في القوانين الثلاثة التي وردت فيها على ان تستوفى ١٠٪ كضريبة اضافية من قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية .

وبما ان الرسوم والاجور الواردة في هذا السؤال تتعلق جميعها بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية ، فانها مشمولة بعبارة - الاشتراكات والمكالمات الهاتفية - الواردة في الفقرة ب من المادة ٦ من قانون الضريبة الإضافية كما عدلت بالقوانين رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩ ورقم ١١ لسنة ١٩٩١ .  
هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر بتاريخ ٢٧ شعبان سنة ١٤١٥ هـ ، الموافق ٢٨-١-١٩٩٥ م .

رئيس الديوان الخاص  
بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
خليل السحيمات

مفسر  
قاضي محكمة التمييز  
عبد الجيد الغريه

مفسر  
قاضي محكمة التمييز  
ناجي الطراونه

مفسر  
رئيس ديوان التشريع  
في رئاسة الوزراء  
عيسى طماش

مفسر  
مندوب وزارة البريد والاتصالات  
المدير العام لمؤسسة الاتصالات  
السلكية واللاسلكية  
المهندس وليد الدويك

كل من الأشهر

### قرار رقم ١٠ - لسنة ١٩٩٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ١٠١٠٢-٢ تاريخ ١٠-١٠-١٩٩٣ من أجل إصدار قراره في تفسير النصوص القانونية من قانون نقابة الصحفيين رقم ١ لسنة ١٩٨٣ ومن النظام الداخلي للنقابة رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ وبيان ما يلي :

١ - هل المقصود بعبارة - الاعلانات الحكومية وغير الحكومية - الواردة في الفقرة - المبدأ ٥٩ - من قانون نقابة الصحفيين - الاعلانات الحكومية وغير الحكومية جميعا ام لا .

٢ - ما اذا كان ما ورد في المادة ١٧ - من النظام الداخلي لنقابة الصحفيين - يعتبر تحديدا لمقدار المبالغ الواردة في الفقرة - من البند ٤ من المادة ٥٩ من قانون نقابة الصحفيين .

٣ - هل هذا النظام من الانظمة التي يجوز اصدارها بمقتضى احكام المادة ٦٣ من قانون نقابة الصحفيين .

اجمالي الايراد - من الاعلانات .

وبعد الرجوع الى النصوص القانونية المتعلقة بالامور المشار اليها تبين :

١ - عن السؤال الاول : فقد اوردت الفقرة - من المادة ٥٩ من قانون نقابة الصحفيين - رقم ١ لسنة ١٩٨٣ الموارد المالية للنقابة من البند ٤ من الفقرة - من هذه المادة على ان من تلك الموارد ما يلي :

٤ - ما تتقاضاه النقابة من مبالغ عن الاعلانات الحكومية وغير الحكومية التي تستوفيها مباشرة من الجهات والمؤسسات المعنية .

وبما ان النص على الاعلانات في هذا البند لم يقتصر على الاعلانات الحكومية بل جاء شاملا بصراحة ووضوح للاعلانات غير الحكومية ايضا فان نقابة الصحفيين ان تقتاضي ما تستحقه من مبالغ عن جميع الاعلانات التي تنشرها الجهات والمؤسسات المعنية دون استثناء .

٢ - وعن السؤال الثاني : فقد نصت الفقرة - من المادة ١٧ من النظام الداخلي لنقابة الصحفيين - على ما يلي :

« تستوفي النقابة من المؤسسة الصحفية التي تصدر مطبوعة صحفية يومية او اكثر ما يعادل ١٪ من الحصيلة السنوية للاعلانات الحكومية وغير الحكومية التي تنشرها المؤسسة على ان لا يقل المبلغ عن الـ ١٠ دينار في السنة ، كما تستوفي النقابة ٧٥ دينارا سنويا عن المؤسسة الصحفية التي تصدر مطبوعة صحفية اسبوعية او لمدة اطول من الاعلانات الحكومية التي تنشرها .

كما نصت الفقرة - من المادة ٥٩ من قانون نقابة الصحفيين - على انه باستثناء ما ورد في البنود ٣ - ٦ - ٧ - من الفقرة - من هذه المادة تحدد مقادير هذه الموارد ونسبها وكيفية فرضها واستيفائها وحمايتها في النظام الداخلي للنقابة او اي انظمة ترفع لهذه الغاية .

واستنادا الى هذا النص فان ما ورد في الفقرة - من المادة ١٧ من النظام الداخلي لنقابة الصحفيين يعتبر تحديدا قانونيا لمقدار المبالغ المستحقة للنقابة عن الاعلانات الحكومية وغير الحكومية التي تنشرها المؤسسات الصحفية ويدخل هذا النظام ضمن الانظمة التي يجوز اصدارها بمقتضى احكام المادة ٦٣ من قانون نقابة الصحفيين لتنفيذ احكامه .

٣ - وعن السؤال الثالث : فان الحصيلة السنوية المالية للمؤسسة الصحفية من الاعلانات الحكومية وغير الحكومية تشمل مجموع ما تحصل عليه المؤسسة من تلك الاعلانات عملا ، اي ما يبقى لها بعد ائتمنة الجهات الاخرى من ممولات ومصاريف .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر بتاريخ ١٥ رمضان سنة ١٤١٥ هـ . الموافق ١٥-٢-١٩٩٥ م .

|                      |                      |                      |
|----------------------|----------------------|----------------------|
| مفسر                 | مفسر                 | مفسر                 |
| ناجي الطراونة        | ناجي حكمة التيز      | ناجي حكمة التيز      |
| مفسر                 | مفسر                 | مفسر                 |
| مفتوب نقابة الصحفيين | مفتوب نقابة الصحفيين | مفتوب نقابة الصحفيين |
| امين السر            | امين السر            | امين السر            |
| فخري ابو حمدة        | فخري ابو حمدة        | فخري ابو حمدة        |

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
خليفة السحيبات

رئيس ديوان التشريع  
في رئاسة الوزراء  
عيسى طمشاني

### قرار رقم ١١ - لسنة ١٩٩٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه رقم ١٠٦١١-٦ تاريخ ١٠-١٠-١٩٩٥ من أجل بيان هل ينطبق تعريف - المؤسسة الصحفية - كما جاء في المادة ٢ - من قانون نقابة الصحفيين رقم ١ لسنة ١٩٨٣ ووفقا لدلول نص الفقرة - من المادة ٢٩ من القانون المذكور على الاحزاب السياسية التي تصدر مطبوعات صحفية وان العاملين فيها يعتبرون عاملين في مؤسسات صحفية يحق لهم الانضمام والتسجيل كاعضاء في النقابة ام لا يحق لهم ذلك لان البنود ٤ ، ٣ ، ٢ - من الفقرة - من المادة ٢٩ من قانون النقابة المشار اليها اعلاه لا ينطبق على الحزب كشخص معنوي لانها اقتضت على ذكر وتحديد الشخص المعنوي بالشركة المدنية شركة التضامن والشركة المساهمة الخصومية - الشركة المحدودة المسؤولية - والشركة المساهمة العامة .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الوزراء المشار اليه وتديق النصوص القانونية تبين ان :

١ - ان المادة ٢ من قانون نقابة الصحفيين رقم ١ لسنة ١٩٨٣ تتضمن التعريف التالية :

١ - الصحفي بانه - الشخص المرخص له بمزاولة مهنة الصحافة - .

ب - عضو النقابة بانه - الصحفي المسجل في النقابة وفق احكام هذا القانون - وقد حددت المادة ٥ - من القانون الشروط الواجب توافرها في الصحفي الذي يسجل في النقابة .

ج - المؤسسة الصحفية بانه الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يصدر في المملكة مطبوعة صحفية ولا تشمل هذه العبارة المؤسسة التي تصدر جريدة او مجلة او نشر رسمية او مبنية او مدرسية او جامعية او التي تصدرها الاندية والنقابات والجمعيات والهيئات المحلية والدولية والدبلوماسية او التي توزع مجانا او ما يمثل اي من هذه جميعا .

٢ - نص الفقرة - من المادة ٢٩ من قانون نقابة الصحفيين على ما يلي :

ج - يعتبر مالك المؤسسة صحفية لغايات هذا القانون :

١ - الشخص الطبيعي مالك المؤسسة الصحفية .

٢ - الشريك العام في الشركة العادية المالكه المؤسسة صحفية .

٣ - عضو هيئة المديرين في الشركة المساهمة الخصومية المالكه المؤسسة صحفية .

٤ - عضو مجلس الادارة في الشركة المساهمة العامة المالكه المؤسسة صحفية .

وبامعان النظر في هذه النصوص تبين انها عرفت المؤسسة الصحفية بانها الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يصدر في المملكة مطبوعة صحفية .

وهي ان الاحزاب لا تدخل تحت مفهوم هذا التعريف لانها وبحسب التعريف الوارد لها في قانون الاحزاب رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الاردنيين وفقا للدستور واحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق اهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة ، كما انها تماثل الجمعيات والهيئات المحلية التي تصدر مطبوعة صحفية عملا بتعريف المؤسسة الصحفية الوارد بالمادة الثانية المذكورة التي اخرجت من تعريف المؤسسة الصحفية ما يمثل الاندية والنقابات والجمعيات والهيئات الدولية والدبلوماسية التي تصدر صحيفة او مجلة .

وإن ما ينبغي على ذلك أن تعريف المؤسسة الصحفية الوارد في قانون نقابة الصحفيين لا ينطبق على الأحزاب السياسية التي تصدر مطبوعات صحفية، كما أن العاملين في هذه الأحزاب لا يعتبرون بحكم العاملين في مؤسسات صحفية لعدم انطباق التعريف الوارد للصحفي في قانون نقابة الصحفيين عليه من جهة ولعدم توافر الشروط الواردة في المادة الخامسة من هذا القانون والتي يجب توافرها في الصحفي الذي يسجل في النقابة عليهم من جهة ثانية بالتالي لا يحق لهم الانتساب كأعضاء في النقابة .  
هذا ما نقرر بشأن التفسير المطلوب .  
قراراً صدر بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٤١٥ هـ الموافق ٢٦-٢-١٩٩٥ م .

رئيس الديوان الخاص  
بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
خليفة السحيمات

عضو  
تأني محكمة التمييز  
عبد المجيد الغرايه

عضو  
تأني محكمة التمييز  
ناجي الطراونه

عضو  
مندوب وزارة الاموال  
مدير المكتب القانوني بدائرة المطبوعات والنشر  
حسن سليمان حسن عثمان

عضو  
رئيس ديوان التشريع  
في رئاسة الوزراء  
عيسى طماني

### قوار رقم ١٢ - لسنة ١٩٩٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتاب رقم ١٢-٥-١٢٨٠ تاريخ ١٤-٢-١٩٩٥ لاصدار قراره في تفسير نص المادة ٣ من قانون رسوم الطوابع رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ وكذلك نص البند ١ / ا / النسبة - من الجدول رقم ١ والبند ٢ / من جدول الاعفاءات الملحقين بهذا القانون والذين ورد ذكرهما في نص المادة ٣ المطلوب تفسيرها في النطاق التالي :-

- ١ - هل الحالات التي تنشأ في عقد منح التسهيلات التي تصدرها البنوك لعملائها والمبينة في البنود ١-أ الى و - من الفقرة اولا من كتاب وزير المالية تعتبر عقدا جديدا تخضع لرسوم الطوابع المنصوص عليها في البند ١ / ا / النسبة - من الجدول رقم ١-أ الملحق بالقانون ام لا .
  - ٢ - هل يخضع مستند تقدير قيمة العقار او تامين اي ملك او حق منفعه لرسوم طوابع الواردات المنصوص عليها في البند ١ / ا / النسبة - من الجدول رقم ١-أ والبند رقم ٢-أ الملحقين بالقانون في الحالتين المبينتين في البند ١-أ ب - من الفقرة ثانيا من كتاب وزير المالية .
- ولدى الاطلاع على كتاب سيادة رئيس الوزراء ومرافقه كتابي وزير المالية رقم ١٢-٢-١٢٨٢ تاريخ ١٩-٧-١٩٩٤ ورقم ٩-٢-١٦٦٩ تاريخ ٢٥-١٢-١٩٩٤ الوجهين لرئيس الوزراء يتبين انهما لا يتضمنان طلبا واضحا لتفسير نص المواد المطلوب تفسيرها وبيننا لاحكامها بل ان من الواضح من السؤالين الواردين في كتاب سيادة رئيس الوزراء انهما يتضمنان طلبا للتوى والحكم حول مدى انطباقهما على حالات ووقائع معينة وطلبا بالحكم بكيفية تطبيقهما .

وحيث ان الديوان الخاص بتفسير القوانين يختص بتفسير اي نص في قانون لم تكن المحاكم قد مسرته اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء عملا بالفقرة الاولى من المادة ١٢٢ من الدستور .  
فان ما ينبغي على ذلك ان هذا الطلب وبالشكل الوارد فيه يخرج عن اختصاصه باعتباره طلبا للتوى والحكم ، وهذا ما نقرره بشأنه بالاكثوية .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٤١٥ هـ الموافق ١٥-٢-١٩٩٥ م .

رئيس الديوان الخاص  
بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
خليفة السحيمات

عضو  
تأني محكمة التمييز  
ناجي الطراونه

عضو  
تأني محكمة التمييز  
سليم عوجان

عضو  
رئيس ديوان التشريع  
في رئاسة الوزراء  
عيسى طماني

عضو  
مندوب وزارة المالية  
مدير الإيرادات العامة  
رائف الطماني  
مخالف

رئيس الديوان الخاص  
بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
خليفة السحيمات

هكذا من أهل



قرار مخالفه من مندوب وزارة المالية / مدير الإيرادات العامة  
في قرار التفسير رقم ١٢- لسنة ١٩٩٥

- ١ - نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢٣- من الدستور الأردني على :-  
«الديوان الخاص حق تفسير نص أي قانون لم تكن المحاكم قد غسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء»  
٢ - بعد الرجوع الى كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٣-٢-٥-١٣٨٠- تاريخ ١٤-٢-١٩٩٥ ومرفقه كتابي معالي وزير المالية رقم ٩-٢-٩-٩٣٨٢- تاريخ ١٨-٧-١٩٩٤ ورقم ٩-٢-٩-١٦٤٦٩ تاريخ ٢٥-١٢-١٩٩٤ الموجهين لسيادة رئيس الوزراء تبين انها تتضمن طلبا لما يلي :-  
١ - تفسير نص البند ١- من اولا النسبة من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ وبين ما اذا كان يتوجب استيفاء رسوم طوابع الواردات على عقود منح التسهيلات التي تصدرها البنوك لعملائها باعتبارها عقودا جديدة في الحالات التي تنشأ عن :-  
- تخفيض سقف التسهيلات الممنوحة للعميل في العقد ثم زيادتها الى السقف السابق .  
- تجاوز السقف الاصلي بموافقة البنك خطيا او شفويا اذا تم خلال مدة العقد الاصلي .  
- رفع سقف التسهيلات باتفاق الطرفين .  
- تجديد العقد تبعا لنص وارد يبيحه يتضمن ان يجدد تلقائيا .  
- تمديد مدة عقد تسهيلات الجاري مدين تبعا لشرط في العقد يتضمن جواز تمديد العقد بناء على طلب العميل .  
- تمديد مدة عقد تسهيلات الجاري مدين تبعا لشرط في العقد يتضمن حكما بانته يجدد المرة تلو المرة ما لم يشمر احد الطرفين الاخر بانتهاء العقد .  
ب - تفسير نص البند ١- من اولا - النسبة - من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات وكذلك تفسير البند رقم ٢- من الجدول الثاني الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات ، وبين ما اذا كان مستند تقدير قيمة المقار او تامين اي ملك او حق منفعه لفليات ضمانة منح التسهيلات من قبل البنوك لعملائها والذي يتم من قبل موظفي البنك او المكاتب الهندسية خاضعا لرسوم الطوابع في البند ١- من الجدول الاول الملحق بالقانون ، او البند ٢- من الجدول الثاني الملحق بالقانون .  
ونظرا لان النصوص المطلوب تفسيرها والواردة اعلاه لم تكن المحاكم قد غسرتها وان استيفاء رسوم طوابع الواردات على المستندات الناشئة من الحالات المبثارة اليها اعلاه بشكل قانوني صحيح يعتمد على تفسير وبهذه احدى افعال المحاكم البند ١- من الجدول الاول والبند ٢- من الجدول الثاني الملحقين بقانون رسوم طوابع الواردات على المستندات الناشئة من هذه الحالات .  
استنادا لما تقدم ولاالة التاويل والغرض من تفسير حقيقة الحكم القانوني الذي قصده المشرع من مدين البندين عالج اثنى ان طلب التفسير يتفق واحكام المادة ١٢٣- من الدستور ويدخل ضمن اختصاص الدبستة .  
٢ - وبما ان الاكثية المظفرة من اعضاء المجلس قد قررت عدم اختصاص الديوان بتفسير الطلب فانه ارى ان بيان الرأي في موضوع التفسير اصبح غير مجب .

١٩٩٥-٣-٢١

مضو  
مندوب وزارة المالية  
/ مدير الإيرادات العامة  
والسقف العظمي

قرار رقم ١٢- لسنة ١٩٩٥  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

- اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ١٣-١-٢-١٤٢٤ تاريخ ٦-٢-١٩٩٤ لتفسير احكام البندين ٢ و ٦ من الجدول رقم ١- الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ وببيان ما يلي :-  
١ - هل يتوجب استيفاء رسوم طوابع الواردات على احالات بوالص التامين التي تجري من قبل الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والشركات المساهمة العامة وفقا للبند ٢- فقط من الجدول رقم ١- الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات ام وفقا للبند ٦- فقط من الجدول المذكور ، ام وفقا للبند ٢ و ٦ - المشار اليهما معا .  
٢ - وانه اذا كانت رسوم طوابع الواردات على المعطيات واحالات التامين يجب ان تتم وفقا للبند ٢ و ٦ المشار اليهما معا ، فهل يتوجب حساب هذه الرسوم على مبلغ التامين الاجمالي ، اي قيمة الاحالة ام على مجموع اقتساط بوالص التامين التي تصدرها شركة التامين عند تطبيق البند ٦- من الجدول رقم ١- الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات على احالات التامين .  
بعد دراسة السوالين المشار اليهما يتبين انهما لا يتضمنان طلبا بتفسير البندين ٢ و ٦ من الجدول رقم ١- الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ ، وبينا لاحكامهما : بل ان من الواضح من السوالين انهما يتضمنان طلبا للفتوى والحكم حول مدى انطباق اي منهما او كليهما على حالات ووقائع معينة ، وطلبا بالحكم بكيفية تطبيقهما .  
وبما ان الديوان الخاص بتفسير القوانين يختص بتفسير اي نص في اي قانون لم تكن المحاكم قد غسرتة استنادا الى نص الفقرة ٢- من المادة ١٢٣- من الدستور فان هذا الطلب يخرج من اختصاصه باعتباره طلبا للفتوى والحكم ، وهذا ما نقرره بشانه بالاكثية .

قرار صدر بتاريخ ١٥ شوال لسنة ١٤١٥ هـ . الموافق ١٥-٣-١٩٩٥ م .

|                                                                               |                                                            |                                                                                  |
|-------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| مضو<br>قاضي محكمة التمييز<br>سليمان عوجان                                     | مضو<br>قاضي محكمة التمييز<br>ناجي الطراونه                 | مضو<br>رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين<br>رئيس محكمة التمييز<br>خليف السحيمات |
| مضو<br>مندوب وزارة المالية<br>/ مدير الإيرادات العامة<br>رالف العظمي<br>مخالف | مضو<br>رئيس ديوان التشريع<br>في رئاسة الوزراء<br>عيسى طعاش |                                                                                  |

هكذا من الأشغال